

مرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٢

في شأن اجازة الليسانس الفرنسية في الحقوق التي تؤدي امتحاناتها بالقاهرة في المدة من سنة ١٩٥٢ الى نهاية فترة تصفية مدرسة الحقوق الفرنسية في نوفمبر سنة ١٩٥٤

لحسن هاروق الأول ملك شصر والسودان

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور، ونظرا الى حالة الضرورة؛

لعمل الأمر العالي الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٨٩٧ بشأن اعتبار الدبلومات والشهادات الدراسية التي تعطىها الحكومة المصرية دون سواها؛
لعمل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩١٢ بشأن لائحة امتحانات المعادلة للدبلومات القضائية الأجنبية؛

لبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

لئسنا بما هو آت:

مادة ١ - الامتحانات التي تؤدي في القاهرة لنيل اجازة الليسانس الفرنسية في الحقوق في المدة من سنة ١٩٥٢ الى نهاية فترة التصفية في نوفمبر سنة ١٩٥٤ يكون حكمها فيما يتعلق بتطبيق احكام المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٨٩٧ والمادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩١٢ المشار اليهما حكم ما لو كانت أدت بالمقر الثمري لكلية الحقوق بجامعة باريس بشرط أن يكون من نال هذه الاجازة حاصلا على شهادة البكالوريا المصرية أو أية شهادة أخرى تعتبرها وزارة المعارف العمومية معادلة للبكالوريا المصرية.

مادة ٢ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر المنزه في ٢٧ رمضان سنة ١٣٧١ (٢٠ يونيو سنة ١٩٥٢)

هاروق

لأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب الملالي

وزير المعارف العمومية

محمد توفيق

مرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٢

بالترخيص بإصدار قرض لتمويل القطن الذي تشتريه الحكومة

لحسن هاروق الأول ملك شصر والسودان

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور، ونظرا الى حالة الضرورة؛

لبناء على ما عرضه علينا وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

لئسنا بما هو آت:

مادة ١ - يُؤذن لوزير المالية والاقتصاد في ن يصدر في مصر:

(١) قرضا قيمته خمسة عشرة مليوناً من الجنيهات لمدة ثلاث سنوات تطرح للاكتتاب بحملة واحدة بالقيمة الاسمية وبفائدة سعرها ٣ ١/٢٪ سنويا تدفع في آخر كل ستة شهور.

(ب) قرضا قيمته عشرة ملايين من الجنيهات لمدة خمس سنوات تطرح للاكتتاب بحملة واحدة بالقيمة الاسمية وبفائدة سعرها ٣ ١/٢٪ سنويا تدفع في آخر كل ستة شهور.

لذلك لتمويل القطن الذي تشتريه الحكومة.

مادة ٢ - يجوز للحكومة في أى وقت - بعد انقضاء سنتين من تاريخ اصدار القرض المنصوص عليه في الفقرة (١) من المادة الأولى وبعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ اصدار القرض المنصوص عليه في الفقرة (ب) من تلك المادة - أن تقوم بأداء القرض بقيمته الاسمية أو أن تستهلكه استهلاكاً جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع بجلسة علنية وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الأقل.

مادة ٣ - تُعفى السندات الصادرة طبقاً لهذا القانون وكذلك فوائدها من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة، حالية أو مستقبلية، فيما عدا رسم الايلولة على التركات.

مادة ٤ - يُفتح حساب خاص لعمليات القطن ويخصص رصيده لأداء واستهلاك السندات المرخص في إصدارها.

مادة ٥ - يُحل وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر بقصر المنزه في ٢٧ رمضان سنة ١٣٧١ (٢٠ يونيو سنة ١٩٥٢)

هاروق

لأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب الملالي

وزير المالية والاقتصاد

محمد توفيق هبدي المتعال